

صادرٌ عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، باسم الاتحاد

يرفضُ ويستنكرُ قرارَ البرلمان الأوروبي بشأن حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة

يعرب الاتحاد البرلماني العربي عن رفضه التام واستنكاره الشديد لقرار البرلمان الأوروبي بشأن حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويؤكد الاتحاد على أن هذا القرار يتنافى مع المبدأ الحاكم للعلاقات الدولية والوارد في ميثاق الأمم المتحدة "بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى"، باعتبار أن القضاء الوطني لدولة الإمارات هو قضاء مستقل ولا سلطان على القضاة في أحكامهم وفقاً لدستور الدولة الوطني، ومن ثم فإنه المساس بسلطة القضاء هو مساس بالسيادة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتشكيك في نزاهة القضاء واحكامه يناقض كافة المواثيق الدولية ذات الصلة بالعدالة، وسيادة القانون.

كما يرفض الاتحاد جميع الادعاءات والافتراءات الواردة في نص هذا القرار المجحف، الذي أصدره البرلمان الأوروبي يوم الجمعة الواقع في 17 أيلول/ سبتمبر 2021، بشأن ملف حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ويؤكد البرلمان على أنه قرارٌ يفتقرُ إلى الموضوعية والدقة في تحري حقيقة الواقع، ويُشددُ الاتحادُ، في الوقت ذاته، على أنّ تاريخ الإمارات حافلٌ بالإنجازات والمبادرات الإنسانية المنتشرة، ليس في الإمارات وحدها، بل في مختلف أصقاع المعمورة، فضلاً عن منظومة الإمارات التشريعية التي تعززُ مبادئ العدالة والمساواة والتسامح، واحترام الحقوق، ودعم العمل الإنساني والإغاثي تماشياً مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتساقاً مع وثيقة الأخوة الإنسانية التي وقّعت على أرضها وبمباركة منها، وما تضمنته تلك الوثيقة من مبادئ تُخدمُ الإنسانية في كلِّ بقاع العالم.

وفي هذا السياق، يُطالبُ الاتحاد البرلماني العربي، ويدعو البرلمانيين الأوروبيين لإعمال لغة العقل والموضوعية، وتجنّب الانتقائية، ولتقييم أحكامه بعد فحصٍ ورويةٍ مع جهات الاختصاص الموثوق بها داخل الدولة، ويُذكرُ الاتحادُ العالم أجمع، ومعه البرلمان الأوروبي، بأنّ دولة الإمارات لها إنجازاتها التي تفخرُ بها في مجال حقوق الإنسان مما جعلها قادرةً على أن تستوعب فوق أرضها أكثر من مائتي جنسيةٍ يعيشُ أصحابها في سلام، وأمنٍ ورفاهيةٍ، ومن تلك الإنجازات العديدة، قيامها بإنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، واستحداث وزارةٍ للتسامح و التعايش، كما صادقت الدولة على 9 اتفاقيات رئيسية لمنظمة العمل الدولية تتعلق بحماية حقوق العمال في التوظيف والأجر، والسكن، والصحة. بالإضافة إلى الالتزام الدستوري والتشريعي بتمكين المرأة ومشاركتها بشكل كامل في جميع جوانب الحياة المدنية والسياسة، وكذلك حماية حقوق كبار السن، والسجناء.

ويُعربُ الاتحاد البرلماني العربي، عن موقفه التضامني والداعم لدولة الإمارات العربية المتحدة، قيادةً وحكومةً وبرلماناً وشعباً، مجدداً ثقته بقدرة الإمارات العربية المتحدة على متابعة مسيرة التقدم والاستقرار والازدهار، وكل ما يُلي تطلعات مواطنيها والمقيمين على أرضها، ويحفظُ سيادتها واستقلالها، ودورها الرائد والمتميز، عربياً وإقليمياً ودولياً.

عن الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس صقر غباش



رئيس المجلس الوطني الاتحادي

لدولة الإمارات العربية المتحدة



بيروت 18 أيلول/سبتمبر 2021